حملوا المسؤولية للرئاسة والحكومة

المئات من افراد الاجهزة الامنية يغلقون شوارع في غزة احتجاجا على عدم صرف رواتبهم المتأخرة

اعضاء القوة الامنية التابعة لحركة حماس يمنعون رجال شرطة تجمعوا للمطالبة بأجورهم المتأخرة

غزة ـ «القدس العربي» ـ من اشرف الهور:

اغلق المئات من افراد الاجهزة الامنية والعسكرية الفلسطينية امس عدة طرق ومفترقات حيوية في شتى مناطق قطاع غزة احتجاجا عل عدم صرف رواتبهم المتأخرة منذ سبعة اشهر.

فقد افاد شهود عيان ان العسكريين قاموا باغلاق شارع صلاح الدين والساحل في منطقة وسط قطاع غزة وهما الشارعان الرئيسان اللذان يربطان شمال القطاع بجنوبه كما قاموا باغلاق مدخل بيت لاهيا الشرقي شمال قطاع غزة.

واشعل الموظفون العسكريون اطارات السيارات المطاطية في الشوارع ووضعوا الحواجز وحالوا دون تمكن السيارات من المرور خلالها .

كما قام افراد من قوات الـ17 امن الرئاسة باغلاق عدة طرق ومفترقات تؤدي الى منطقة المنتدى مكان عمل الرئيس الفلسطيني محمود عباس وكذلك الشارع المؤدي الى منزله مرددين شعارات تهاجم الحكومة الفلسطينية وتطالبها بسرعة صرف رواتبهم المتأخرة خاصة مع حلول شهر رمضان المبارك، واطلق افراد الاجهزة الامنية عدة اعيرة نارية في الهواء احتجاجاً على تردي اوضاعهم الاقتصادية.

وفي حديث لـ«القدس العربي» مع احد الضباط المتظاهرين الذي تواجد في مكان الاحتجاج قال انه ذهب الى البنك بناءً على الوعودات التي قطعتها الحكومة الفلسطينية بانها ستقوم بتحويل راتب شهر كامل لموظفي السلطة مع بداية شهر رمضان واجلت الموعد لعدة ايام، موضحاً انه كان من المفترض ان تبدأ عملية صرف الرواتب من يوم اول امس، الا انهم تفاجأوا ان الحديث تم التراجع عنه واصبح الحديث عن سلف وليس رواتب كاملة، محملاً المسؤولية للرئاسة والحكومة الفلسطينية.

وكان سمير ابو عيشة وزير التخطيط الفلسطيني والقائم بأعمال وزير المالية اكد قبل ايام انه تم عمل الترتيبات اللازمة للبدء بصرف رواتب موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية ابتداء من يوم الاربعاء لشريحة محددة من الموظفين وسيستمر ذلك خلال اليومين القادمين، فيما تجري الترتيبات لدفع جانب من مخصص شهر لباقي الموظفين الباقين ابتداء من يوم الخميس المقبل.

الا ان آلاف الموظفين فوجئوا بعدم صرف رواتبهم التي تحدثت عنها الحكومة الفلسطينية مما اضطرهم الى الخروج في مسيرات منددة ومطالبة بدفع الرواتب.

وفي ذات السياق اكد الدكتور رفيق الحسيني رئيس ديوان الرئاسة الفلسطينية في تصريحات صحافية ان ديوان الرئاسة سيصرف مبلغ خمسة وستين مليون دولار لموظفي القطاع الحكومي وكذلك الموظفين المتقاعدين ولاسر الشهداء والاسرى.

وقال الحسيني انه سيتم استقطاع خمسة ملايين دولار من المبلغ المذكور لصالح الصندوق القومي، بالاضافة لاستقطاع مبلغ آخر لصالح دفع المستحقات المالية المترتبة على ديوان الرئاسة، موضحاً ان المبلغ المدفوع للموظفين عبارة عن سلفه مقدرة بـ 1500 شيكل (ما يعادل 350 دولار امريكي) لكافة الموظفين بغض النظر عن قيمة راتبهم الاساسي.

واشار الحسيني الى ان توفير الرواتب للموظفين ليس من مسؤولية الرئاسة، موضحاً ان الرئيس محمود عباس يبذل كل الجهود حتى تنتهي ازمة الرواتب وينتهي معها اضراب الموظفين.

وقال الحسيني ان الرئيس عباس يرى ان حل هذه القضية فقط يتم عبر طريق سياسي وهو قيام حكومة سواء كانت حكومة تكنوقراط او وحدة وطنية لديها القدرة على القيام بمهامها وتستطيع اخراج شعبنا من محنته.

واوضح الحسيني ان التنسيق مع الحكومة بشأن السلفة هذه المرة كان ضعيفا مرجعا السبب في ذلك الى تصريحات الوزير عاطف عدوان التي اكد فيها اكثر من مرة ان لدى الرئيس مبلغ ثلاثمئة مليون دولار امريكي.

وحمل الحسيني مسؤولية الأزمة الحاصلة الآن الى الحكومة، معتبراً ان الحكومة تقوم بجبي الضرائب والجمارك بشكل دوري ويتوفر في حساباتها ما لا يقل عن عشرين الى خمسة وعشرين مليون دولار شهريا، ناهيك عن الاموال التي ادخلها الوزراء لصالح الحكومة عن طريق معبر رفح البري،متسائلا عن الاموال التي ادخلتها الحكومة اين ذهبت واين صرفت ان كانت صرفت اصلا.

واضاف الحسين ان كل ما جاء لصالح ديوان الرئاسة من اموال من جامعة الدول العربية وغيرها من الدول الشقيقة والصديقة صرف بالكامل لصالح الموظفين.

مساع لتنظيم مسيرات جماهيرية للانقلاب بشكل مدني على الحكومة الفلسطينية الحالية بقيادة حماس

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

تشهد الاراضي الفلسطينية تحركات لتنظيم مسيرات جماهيرية احتجاجية ضد الحكومة الفلسطينية التي تقودها حماس للمطالبة بتشكيل حكومة تستجيب للشروط الدولية لرفع الحصار عن الفلسطينيين، وذلك في ظل عجز الحكومة الحالية عن دفع رواتب الموظفين الحكوميين المضربين عن العمل منذ الثاني من ايلول الجاري نتيجة قطع المساعدات الخارجية.

وعلمت «القدس العربي» امس ان المساعي الجارية حاليا تعتمد على حدوث انقلاب مدني ضد حكومة حماس عن طريق تواصل اضراب الموظفين الحكوميين وانضمام عناصر اجهزة الامن الى ذلك الاضراب بهدف شل عمل مؤسسات السلطة الامر الذي ينعكس على حياة المواطنين مما يدفعهم للخروج بمسيرات جماهيرية تطالب الحكومة بالتنحي او تشكيل حكومة وحدة وطنية تستجيب لشروط المجتمع الدولي لاستئناف المساعدات المالية الخارجية المتوقفة عن الشعب الفلسطيني منذ فوز حماس بالانتخابات التشريعية.

من جهته اكد النائب عن كتلة بديل البرلمانية بسام الصالحي ان حسم الجدل الدائر في الساحة الفلسطينية يجب ان يتم بتدخل جماهيري واسع خاصة وان الشعب الفلسطيني بات لا يحتمل الاوضاع المأسوية التي تتفاقم يوميا.

وقال الصالحي للاذاعة الفلسطينية الرسمية صباح امس ان هناك توجها لبلورة خطة بمشاركة اعضاء في المجلس التشريعي بالتوجه للقوى التي شاركت في الحوار الوطني وكافة الشخصيات المؤثرة في الشعب الفلسطيني للبحث في حسم الجدل جماهيريا.

واشار الصالحي الى انه سيتم توجية دعوة لتحركات شعبية منظمة ذات بعد جماهيري للتأثير على الوضع القائم ووضع حد للمازق الذي يعيشه الشعب الفلسطيني عقب انتخاب حركة حماس في الانتخابات التشريعية وتقييده بصورة مأسوية على حد قوله.

ومن الجدير بالذكر ان هناك جدلا دائرا ما بين فتح وبقية الكتل البرلمانية من جهة وحماس التي تقود الحكومة الفلسطينية من جهة اخرى حول ضرورة تشكيل حكومة فلسطينية تستجيب لشروط اللجنة الرباعية لعملية السلام التي وضعتها كشروط مسبقة للتعامل مع اية حكومة فلسطينية، ومن اهم تلك الشروط الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود ونبذ العنف والاعتراف بالاتفاقات الموقعة سابقا بين الجانبين الامر الذي ما زالت حماس ترفضه.

وفي ظل المشاورات التي يجريها روحي فتح ممثل الرئيس الفلسطيني مع قيادات حماس في قطاع غزة لتشكيل حكومة تتعاطى مع المجتمع الدولي رفض المجلس التشريعي الفلسطيني الذي تهيمن عليه حركة حماس امس فكرة ان يحل الرئيس محمود عباس المجلس التشريعي مع الدعوة لاجراء انتخابات تشريعية مبكرة. وقال احمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالوكالة في بيان صحافي صادر عن مكتبه في غزة انه يرفض التهديدات بحل التشريعي، ومشددا على «ان المجلس منتخب ديمقراطيا ويمثل ابناء الشعب الفلسطيني وانه سيد نفسه ولا يمنح القانون الاساسي الفلسطيني اياً من كان الحق في حل المجلس».

وقال بحر ان الدعوة لحل المجلس التشريعي والدعوة لاجراء انتخابات تشريعية مبكرة «لا تستند الى اي مسوغ دستوري او قانوني او احترام للشعب الفلسطيني الذي انتخب ممثليه في انتخابات تمت بصورة نزيهة وشفافية فاقت التوقعات وشهد لها العدو والصديق».

وحث بحر الرئيس الفلسطيني على استكمال المشاورات والمباحثات لتشكيل حكومة الوحدة وانجازها في اقرب وقت ممكن، وقال « ان هذا سيساهم في لم الشمل الفلسطيني ومواجهة الضغوط الاجنبية، احتراماً لاحكام القانون الاساسي الذي اقره المجلس التشريعي ووثيقة الوفاق الوطني التي وقعت عليها الرئاسة الفلسطينية والحكومة الفلسطينية وكافة الفصائل الفلسطينية».

وفي ظل مواصلة مسؤولي حركة فتح التلويح بحل المجلس التشريعي والدعوة الى اجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة لاخراج الشعب الفلسطيني من ازمته ورفض حماس ذلك التوجه قالت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين امس ان الشعب الفلسطيني يقف امام ازمة قيادية عميقة .

وقالت الجبهة في بيان بمناسبة الذكرى السادسة للانتفاضة الفلسطينية التي صادفت امس «تلك الأزمة تتجلى بغياب الرأس القيادي الموحد على برنامج واستراتيجية سياسية وكفاحية موحدة الامر الذي ادى الى تعدد مرجعيات القرار الوطني، والدخول في حالة استقطاب سلبي تنذر بخطر الاحتراب الداخلي كما تعكس غيابا لايلاء المصلحة الوطنية العليا الاولوية على كل المصالح الفئوية الضيقة».

وطالبت الجبهة الشعبية بحسم «الخلاف الجاري حول تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بعيدا عن استدخال الشروط الامريكية الاسرائيلية، والتي تنطوي على مخاطر الانقسام السياسي وتصفية القضية الوطنية»، ومحذرة من التلكؤ في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية لان ذلك يفتح المجال امام مزيد من الاحتقان، وتفكك النسيج الاجتماعي الوطني، بما يؤدي الى نتائج كارثية على الشعب الفلسطيني وقضيته. واعتبرت الجبهة الشعبية ان «ما يجري من حصار تجويعي على الشعب الفلسطيني عقابا على خياره الديمقراطي، هو جريمة حرب ووسيلة اجرامية لفرض الاستسلام عليه، والاذعان لشروط القوة المحتلة والنظام الامريكي الجديد المسمى بالشرق الاوسط الجديد».

وبشأن اضراب الموظفين الحكوميين بسبب عدم دفع رواتبهم قالت الجبهة الشعبية «الاضرابات ما هي الا نتيجة هذا الحصار الظالم، انه حقهم في الدفاع عن لقمة عيشهم، ولكن حتى لا يوجه السلاح بغير اتجاهه الصحيح ينبغي، ان نحافظ على هذه الحركة في اطارها المطلبي، وعدم توظيفها توظيفاً فئويا».

واضاف بيان الشعبية «ان خصمنا الاساسي في هذا المجال هو الاحتلال الذي يحتجز اموال شعبنا، فلنتحرك بالضغط الجماهيري عليهم، ولتتحمل كل المؤسسات الرسمية الفلسطينية من رئاسة وتنفيذية وحكومة مسؤولية الوضع الناشئ عن انقطاع الرواتب».

وناشدت الجبهة كل الحركات النقابية في العالم للتحرك لرفع «سيف الحصار عن رقاب ابناء الشعب الفلسطيني».

ومن جهة اخرى شدد صالح زيدان عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية بمناسبة الذكرى السادسة لانتفاضة الاقصى التي صادفت امس على ضرورة الاسراع في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

وقال زيدان في تصريحات للاذاعة الرسمية الفلسطينية « وفاء لهذه الذكرى علينا بتشكيل حكومة الوحدة وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية والتأكيد على بناء الوحدة الوطنية لان هذا هو الطريق الى الحرية والاستقلال لان الانتفاضة ما كانت لتتواصل لولا الوحدة الوطنية». واضاف زيدان قائلا «علينا ان نتوجه لارضاء شعبنا وخدمته وليس ارضاء فئة قد تكون محدودة اعترضت على هذا البند او ذاك».

وتابع قائلا «اذا اردنا حكومة تكسر الحصار وتلجم العدوان الاسرائيلي وتنهض بالمهمات الضخمة التي ينوء تحتها وضعنا الفلسطيني لابد من برنامج سياسي مشتق من وثيقة الوفاق الوطني ومبني على الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية».

وحمل زيدان قادة حركة حماس فشل مساعي عباس في اقناع اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي برفع الحصار نتيجة التصريحات التي اطلقها قادتها و المناقضة للاتفاق الذي تم بين عباس وهنية حول المحددات السياسية لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

القدومي يدعو حماس الى التخلي عن الادارة المباشرة للسلطة الفلسطينية

تونس ـ من الجمعي قاسمي:

دعا رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ووزير خارجية دولة فلسطين فاروق القدومي حركة حماس الى التخلي عن الادارة والاتصالات المباشرة للسلطة الفلسطينية،والى الاعتراف بانها تفتقر الى التجربة السياسية.

وقال القدومي في مقابلة مع «يونايتد برس انترناشيونال» امس الخميس ان هذه «الدعوة لا تعني انه يطالب حماس بالتخلي كليا عن السلطة، وانما فقط عن الاتصالات المباشرة من خلال وزراء الحكومة، والاكتفاء باحكام الرقابة على الحكومة من خلال المجلس التشريعي الذي تحتفظ فيه بالغالبية، بالاضافة الى الرأي العام الفلسطيني واتجاهاته السياسية السلمية بحيث لا تسمح باستمرار العبث والانحراف في العمل السياسي».

وجدّد فاروق القدومي الذي لا يخفي رفضه لاتفاقيات اوسلو التأكيد على ان «حركة حماس تفتقر الى التجربة السياسية، كما انها ادخلت نفسها في مأزق حقيقي عندما شاركت في الانتخابات التشريعية الاخيرة التي انتهت بفوزها الساحق».

وقال ان مثل هذا «التشخيص صائب، واعادة التأكيد عليه يندرج في اطار حماية المصالح الوطنية، والحفاظ على استمرار حركة حماس من دون الاضرار بها او تشويهها، لانها جزء من الحركة الوطنية، وليس عيبا اعتراف حماس بقصر تجربتها والاستفادة من تجاربنا».

ودافع عن موقفه بالقول «لم نعترف باتفاقيات اوسلو،ولا بالانتخابات التي افرزتها،لان هذه الصفقة السياسية لا تخدم الاهداف الوطنية وقد ثبت ذلك بالتجربة، وبالتالي عندما قدّمنا نصحنا للاخوة في حماس قدّمنا لهم خلاصة تجربتنا في مفاوضاتنا مع اسرائيل، واتفاقاتنا المتعدّدة التي وقّعناها معها».

الى ذلك دعا القدومي الذي يتولى امانة سر حركة فتح منذ وفاة ياسر عرفات، القيادات الوطنية الفلسطينية داخل الاراضي المحتلة الى اختصار الزمن للتوصل الى اتفاق وطني، والى الاعتراف بالمبادرة العربية للسلام.

وقال انه بات يتعين على كافة الاطراف الفلسطينية الاعتراف بمبادرة السلام العربية التي اعترفت بها منظمة التحرير الفلسطينية، وكافة الدول العربية، لانه «لا يمكن البقاء خارج الاطار العربي الذي يبقى سورا جماهيريا ورسميا يحمي القضية الفلسطينية».

واضاف القدومي، في اشارة الى حركة حماس التي ترفض الاعتراف بالمبادرة العربية للسلام التي اقرتها قمة بيروت 2002، «ان القوى الفلسطينية مطالبة بتجريد العدو الاسرائيلي من اي حجة او ذريعة يتّخذها كمبرّر لاستمرار حصاره على الشعب الفلسطيني».

ولكنه استبعد بالمقابل احتمال انجرار القيادات الفلسطينية الى حرب اهلية على الرغم من التّوتر السائد حاليا بين حركتي فتح وحماس الذي «تعود اسبابه الى العناد والجهل، بحيث يمكن التغلب عليه وعلى مختلف الاوضاع النفسية بالتأكيد على ان مصلحة الشعب تبقى فوق كل الخلافات».

وبحسب القدومي الذي يقيم بتونس منذ العام 1982،فان اتّفاق الاطراف الفلسطينية المعنية بهذه الخلافات، يمكن التّوصل اليه من خلال التّنازلات من الطرفين، وعبر الضّغط الجماهيرية، بحيث يسهل الطريق الى التوصل الى وفاق وطني يخدم الجميع.

واشار في هذا السياق الى ان القوى والقيادات الفلسطينية المقيمة خارج الاراضي المحتلة ستعمل سريعا على استكمال الجهود الرامية الى انعاش منظمة التّحرير ومؤسساتها المركزية.

واكد ان هذه القوى والقيادات الفلسطينية «لن تنتظر حتى يتّفق الاخوة في الداخل، ذلك ان فترة طويلة مضت على حوارهم، وقد تجاوزوا الانتظار الجماهيري الذي فاق المعقول».

ولم يتردّد بالمقابل في انتقاد مبادرات التّهدئة الفلسطينية، وقال«كنت ومازلت اقول ان مشاريع التهدئة كانت كلّها لصالح اسرائيل،ولم نستفد منها،بل قدّمنا الزمن اللازم لترتاح اسرائيل، ولتعدّ نفسها لمرحلة قادمة في الوقت الذي تواصل فيه ممارسة الارهاب والاغتيال اليومي».

واضاف ان «هذا الوضع ادى الى الازمة الخانقة التي يعيشها حاليا الشعب الفلسطيني، والتي ساهمت الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوروبية الغربية في صنعها بالمشاركة مع اسرائيل التي وضعت اسس الحصار القاتل والاحتلال المستديم للاراضي الفلسطينية».

وهاجم القدومي بشدّة السياسة الامريكية تجاه القضية الفلسطينية ومواقف البيت الابيض، وحملها مسؤولية تدمير المسيرة السلمية في الشرق الاوسط من خلال الضّمانات الخمسة التي قدمتها في الرابع عشر من نيسان (ابريل) من العام 2004 لرئيس الوزراء الاسرائيلي السابق اريل شارون.

وقال ان «الولايات المتحدة الامريكية وسيط غير نزيه، ومنحاز لاسرائيل ويدعمه. كما ان المحافظين الجدد الذين يقفون الى جانب اسرائيل هم الذين دفعوا ادارة (الرئيس الامريكي جورج) بوش الى احتلال العراق بتلفيق اكاذيب حول امتلاك العراق لاسلحة الدّمار الشامل. (يو بي آي)

غارة جوية اسرائيلية على رفح جنوب قطاع غزة تؤدي الى تدمير منزل

■ غزة ـ اف ب: اعلن مسؤولون في اجهزة الامن الفلسطينية ان الطيران الحربي الاسرائيلي شن فجر امس الخميس غارة جوية على مبني سكني مكون من ثلاثة طوابق في رفح جنوب قطاع غزة مما ادى الى تدمير المبني كليا بدون ان يسبب اصابات. وقالت المصادر ان طائرة اسرائيلية اطلقت فجر امس الخميس صاروخين على الاقل على مبنى سكني مكون من ثلاثة طوابق تعود ملكيته الى المواطن سامي بريكة احد اعضاء حركة المقاومة الاسلامية (حماس) في رفح ما ادى الى «تسوية المبنى بالارض». واوضحت المصادر ان الصاروخين دمرا المنزل القريب من الحدود مع مصر لكن لم يسفرا عن سقوط جرحى. ولم يتمكن المصدر من معرفة سبب قصف هذا المنزل. واكد متحدث باسم الجيش الاسرائيلي ان غارة جوية شنت على منزل في رفح، موضحا ان المنزل يخفي مدخل نفق لتهريب السلاح يؤدي الى مصر.

مفوضة الامم المتحدة لحقوق الانسان تزور اسرائيل والاراضي الفلسطينية

■ جنيف ـ رويترز: اعلنت لويز اربور مفوضة الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان امس الخميس انها ستزور اسرائيل والاراضي الفلسطينية المحتلة قريبا لدراسة «الوضع المتردي». وفي كلمة القتها امام مجلس الامم المتحدة لحقوق الانسان ذكرت الجانبين بمسؤوليتهما عن دعم القانون الدولي الانساني وقانون حقوق الانسان غير انها اعلنت ان الحل السياسي هو وحده القادر على انهاء المعاناة. وقالت اربور للمنتدى البالغ عدد اعضائه 47 دولة ويعقد دورة مدتها ثلاثة اسابيع «قريبا ستكون لدينا فرصة لاجراء تقييم مباشر للوضع بزيارة اسرائيل والاراضي الفلسطينية المحتلة». ويسعى الرئيس الفلسطيني محمود عباس جاهدا لتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية وسط تزايد الفقر وتزايد انعدام القانون. وقطع الغرب المساعدات والاتصالات مع الحكومة التي تقودها حركة حماس والتي شكلت في اذار (مارس) بعد ان رفضت الاعتراف باسرائيل ونبذ العنف وقبول اتفاقات السلام المؤقتة. وقال متحدث باسم اربور ممثلة الادعاء السابقة في محاكمات جرائم حرب عقدتها الامم المتحدة ان المفوضة حصلت على تصريح من اسرائيل بالزيارة غير ان موعدها لم يعلن بعد. وقامت سابقتها في هذا المنصب ميري روبنسون بزيارة للاراضي الفلسطينية في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2000 حين تعرض موكبها لنيران قناصة في بلدة الخليل بالضفة الغربية.

حواتمة: حكومة الوحدة الوطنية ضرورة مصيرية للشعب الفلسطيني

■ عمان ـ يو بي آي: قال الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمة ان تشكيل حكومة وحدة وطنية «ضرورة مصيرية» للشعب الفلسطيني في هذه المرحلة كما اكدت وثيقة الوفق الوطني التي وقعت عليها جميع الفصائل الفلسطينية بما فيها حركة حماس.

واسف حواتمة في تصريح في عمان نشر امس الخميس «لعدم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية لغاية الآن رغم مرور تسعين يوماً على توقيع وثيقة الوفاق الوطني التي تنص حرفياً على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية من الكتل البرلمانية في المجلس التشريعي والقوى والشخصيات التي تتفق على البرنامج السياسي الواقعي الجديد الموحد الذي يستند الى وثيقة الوفاق الوطني».

يشار الى ان الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الحكومة الفلسطينية اسماعيل هنية حول تشكيل حكومة وحدة وطنية منذ شهر تقريباً جرى تجميده بسبب استمرار رفض حركة حماس الاعتراف بالاتفاقيات الموقعة بين السلطة الفلسطينية واسرائيل.

واعتبر القيادي الفلسطيني ان حكومة الوحدة الوطنية تمثل المخرج الوحيد للشعب الفلسطيني من الازمة التي يمر بها ومن اجل الضغط على اسرائيل لاستئناف المفاوضات وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية التي اقرت في قمة بيروت عام 2002.

واتهم حواتمة حركة حماس بعدم الالتزام باتفاق تشكيل حكومة الوحدة وتراجعها على ما تم الاتفاق عليه نتيجة تعليمات تلقتها الحركة من قيادتها في الخارج مما اوصل موضوع تشكيل الحكومة الى طريق مسدود.

في خطوة عنصرية تجاه عرب الـ48

البنوك الاسرائيلية تشترط منح القروض التي اقرها الكنيست بالخدمة في الجيش

الناصرة ـ «القدس العربي» ـ من زهير اندراوس:

تواصل الدولة العبرية ومؤسساتها الرسمية وحتى غير الرسمية التعامل مع عرب الداخل الفلسطيني بشكل عنصري، ولا تتورع عن عدم اخفاء هذا التعامل عن الاعين، بل بالعكس فانها تعمل بمنهجية على تسريب هذه الامور الى وسائل الاعلام عن سبق الاصرار والترصد، وفي هذا السياق، توجه بعض المواطنين أصحاب المصالح الصغيرة في القرى العربية الواقعة في شمال اسرائيل الى مكتب النائب العربي في الكنيست الاسرائيلي د. عزمي بشارة، رئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي، للتدخل بعد ان تبين لهم ان ادارة بنك مركنتيل ديسكونت، وهو من اقوى البنوك التجارية في اسرائيل، تشترط الخدمة في الجيش لمن يريد تلقي القروض من اصحاب المصالح الصغيرة. جاء ذلك بعد ان توجه بعضهم الى فروع بنك مركنتيل في البلدات والمجمعات والمدن العربية في مناطق الـ48 حيث تم رفض طلباتهم بحجة عدم ايفاء شروط تلقي القروض وفي مقدمتها شرط الخدمة العسكرية.

يذكر ان لجنة المالية التابعة للكنيست الاسرائيلي كانت قد اقرت في جلستها من يوم 2006/8/16، منح قروض لأصحاب المصالح الصغيرة في الشمال وذلك من اجل المساعدة في تعويضهم جراء الخسائر التي تكبدوها في الحرب الاخيرة على لبنان.

وفي اتصال هاتفي اجراه مكتب النائب د. عزمي بشارة مع المسؤول عن القروض في الادارة العامة لبنك «مركنتيل ديسكونت» تبين ان ادارة البنك عممت رسالة على فروعها في الشمال اضافت فيها بندا جديدا لمستحقي القروض من اصحاب المصالح الصغيرة، جاء فيه انه تم توسيع دائرة متلقي القروض ليشمل جنود الاحتياط الذين خدموا في الجيش في فترة الحرب والذين يملكون هم او احد افراد عائلتهم مصلحة صغيرة ولا يشترط ان يكونوا من سكان شمال البلاد من اجل تلقي القرض.

وأكد المسؤول أن هذا البند لا يضر بأي من المواطنين العرب او اليهود من سكان شمال البلاد اصحاب الأحقية في تلقي القروض بل جاء لتوسيع دائرة متلقي القروض فقط ليشمل من خدموا في الجيش اثناء الحرب وتضررت مصالحهم حتى لو لم يكونوا من سكان شمال البلاد. ويبدو ان البند قد فهم على انه يشترط الخدمة العسكرية لمن يريد تلقي القرض.

وفي سياق متصل بعث النائب بشارة، برسائل الى المسؤولين مطالبا اياهم بالتدخل الفوري لتغيير المعايير العنصرية التي حددتها مؤسسة «ماطي» وهي «مركز تطوير المبادرات» للحصول على قروض مالية لأصحاب المصالح الصغيرة المتضررة من الحرب الاخيرة.

وحسب المعايير التي تم تحديدها من قبل «ماطي» وهي جمعية مسجلة حسب القانون الاسرائيلي وتعمل وفقه من اجل تطوير المبادرات للمصالح والشركات الصغيرة، هنالك عدة انواع من القروض المالية ذات مبالغ مختلفة وطرق تسديد مختلفة وفوائد مختلفة، يمكن لأصحاب المصالح الصغيرة الذين تضررت مصالحهم جراء الحرب الاخيرة تلقيها من «ماطي» وتسديدها حسب شروط معينة. لكن هنالك نوع واحد من القروض وهو اسهلها من ناحية التسديد الشهري ومن دون اي نوع من الفائدة تم تحديد متلقيه من «اصحاب القومية اليهودية فقط او لمن انهى الخدمة العسكرية» بحسب تعبير مركز «ماطي».

كما بعث النائب محمد بركة، رئيس كتلة الجبهة الديمقراطية البرلمانية، برسالة عاجلة الى وزير الصناعة والتجارة والتشغيل إيلي يشاي، طالبه فيها بالتدخل الشخصي والفوري لوقف نشاط جمعية «ماطي» في منطقة الشمال، التي تتلقى تمويلا حكوميا، لدعم المصالح الصغيرة في البلاد، على ضوء العروض العنصرية التي تعرضها على أصحاب المصالح اليهود.

وقال النائب بركة إن هذا العرض يناقض قانون تساوي الفرص، وعلى جمعية ممولة من ميزانية الدولة أن لا تسوق مثل هذه العروض العنصري، وتكون قناة إضافية لأجواء العنصرية التي يزداد انتشارها في الآونة الأخيرة.

وتابع إن هذا التوجه الذي رأيناه لدى جمعية «ماطي» ينسجم مع التوجهات العنصرية التي أعرب عنها وزير البيئة غدعون عيزرا الذي دعا جهارة الى حرمان العرب في الشمال من ميزانية وزارة التعليم الخاصة، نظرا لموقفهم من الحرب.

لا مواجهة عسكرية قريبة مع حزب الله ولامفاوضات مع سورية

اولمرت يرفض اطلاق سراح فلسطينيين مقابل الافراج عن شاليط

■ القدس المحتلة ـ اف ب: قال رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت انه يأمل ان يجتمع مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس خلال ايام في اجتماع قمة يعتقد المجتمع الدولي انه يمكن ان يساعد في احياء محادثات السلام. لكن اولمرت حذر من توقع نتائج سريعة وخاصة وان حركة حماس هي التي تدير الحكومة الفلسطينية.

وقال اولمرت في مقابلة مع راديو اسرائيل اذيعت امس الخميس في اشارة الى الزعيم المعتدل عباس «انني ابذل جهدا كبيرا لاقامة حوار ... اريد ان اجتمع معه .. يجب ان نبدأ؟ عملية».

واضاف «لكن المسافة طويلة ... يجب الا نتسرع. كيف ستعمل وكيف ستنتهي .. هذا هو ما سنراه».

وقال اولمرت انه يأمل في ان يعقد الاجتماع مع عباس في الايام القادمة وان كان لم يذكر اطارا زمنيا محددا. وسيكون هذا الاجتماع اول قمة رسمية منذ ان تولى اولمرت السلطة كزعيم اسرائيلي في كانون الثاني (يناير) الماضي عندما اصيب رئيس الوزراء السابق اريل شارون بجلطة.

وقال اولمرت ايضا انه لن ينظر في مسألة الافراج عن اي سجناء فلسطينيين قبل ان يفرج عن جندي اسرائيلي محتجز في قطاع غزة منذ ثلاثة اشهر. وقال اولمرت انه قد يجتمع مع عباس قبل ان يفرج عن الجندي الاسرائيلي جلعاد شليط رغم نداءات بعض السياسيين الاسرائيليين بتجنب التعامل مع الزعيم الفلسطيني الى ان يطلق سراح الجندي الاسرائيلي.

واستبعد اولمرت، ان تفرج اسرائيل عن معتقلين فلسطينيين من اجل اطلاق سراح الجندي الاسرائيلي الاسير جلعاد شاليط الذي اسرته مجموعات فلسطينية في حزيران (يونيو) الماضي.

واكد اولمرت «لن اهتم بمسألة الافراج عن معتقلين فلسطينيين ما لم يتم اطلاق سراح جلعاد شاليط».

واضاف «في ما يتعلق بجنديينا المخطوفين الآخرين، فان مصيرهما ليس مرتبطا بمصير المعتقلين الفلسطينيين»، في اشارة الى العسكريين اللذين اسرهما حزب الله اللبناني في 12 تموز (يوليو) الماضي.

واعلن عن اتفاق وشيك حول الافراج عن جلعاد شاليط مقابل اطلاق سراح معتقلين فلسطينيين مرات عدة في الاسابيع الماضية. لكن ذلك لم يتم.

واكد اولمرت انه لا يتوقع «مواجهة عسكرية شاملة في الامد القريب» بين اسرائيل وحزب الله اللبناني الشيعي.

وقال اولمرت ان «احتمالات انجرار حزب الله في الامد القريب الى مواجهة عسكرية شاملة مثل تلك التي شهدناها هذا الصيف، ضئيلة جدا».

واضاف ان «الواقع تغير وحزب الله يعرف ذلك جيدا».

الا ان اولمرت قال «لكنني لا استبعد ان يسعى الايرانيون، وبدرجة اقل السوريون، لتحريك حزب الله وقد يكون علينا ان نتوقع (احتمال) اخضاعنا لاختبار».

من جهة اخرى، اكد اولمرت ان الجيش الاسرائيلي لن يطلق النار على اللبنانيين المؤيدين لحزب الله قرب الحدود في جنوب لبنان الا اذا كانوا مسلحين.

وقال ان «الذين يتظاهرون في الايام الاخيرة وهم يرفعون اعلام حزب الله هم سكان في جنوب لبنان الذين يرون انهم يتطابقون مع حزب الله (...) لكنهم ليسوا مسلحين والذين حاولوا المجيء (الاقتراب من الحدود اللبنانية الاسرائيلية) وهم مسلحون قتلوا بدون ان يجرؤ احد على الرد».

واستبعد اولمرت اجراء مفاوضات مع سورية، متهما دمشق بانها مصدر «الدعم الرئيسي للمنظمات الارهابية الفلسطينية».

وقال اولمرت «ليس هناك اساس لمفاوضات مع سورية لان هذا البلد يقوم بنشاطات ارهابية مستمرة ضد اسرائيل عن طريق حماس والجهاد الاسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين».

واضاف ان «كل هذه الوقائع تدل على اننا لا يمكن ان ناخذ على محمل الجد تصريحات القادة السوريين. سورية كانت وما زالت تشكل الدعم الرئيسي للمنظمات الارهابية الفلسطينية».

وكان الرئيس السوري بشار الاسد اكد في حديث لمجلة «دير شبيغل» الالمانية ان بلاده «مصممة على التوصل الى تسوية سلمية شاملة» في الشرق الاوسط.

واكد اولمرت الثلاثاء ان هضبة الجولان السورية التي احتلتها اسرائيل في 1967 وضمتها «هي جزء لا يتجزأ من دولة اسرائيل». وقال «طالما انا في منصبي كرئيس للوزراء سيبقى الجولان في ايدينا لانه يشكل جزءا لا يتجزأ من دولة اسرائيل».